

العنوان:	استقلالية المدارس رؤية تربوية لمستقبل أفضل لمدارسنا الحكومية
المصدر:	المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية التربية ببورسعيد ( مدرسة المستقبل - الواقع والمأمول ) - مصر
المؤلف الرئيسي:	فضل الله، محمد رجب
المجلد/العدد:	ج 1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2009
مكان انعقاد المؤتمر:	بور سعيد
رقم المؤتمر:	2
الهيئة المسؤولة:	كلية التربية ببور سعيد - جامعة قناة السويس
الشهر:	مارس
الصفحات:	264 - 271
رقم MD:	44361
نوع المحتوى:	بحوث المؤتمرات
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	مدرسة المستقبل، مصر، التعليم الحكومي، تمويل التعليم، الإدارة التعليمية، الإدارة المدرسية، المركزية، اللامركزية، الجودة التعليمية، القيادة التربوية، اتخاذ القرارات
رابط:	<a href="http://search.mandumah.com/Record/44361">http://search.mandumah.com/Record/44361</a>

**" استقلالية المدارس "**  
**( رؤية تربوية لمستقبل أفضل لمدارسنا الحكومية )**  
**الأستاذ الدكتور/ محمد رجب فضل الله**

أستاذ المناهج وطرق التدريس  
كلية التربية بالعريش - جامعة قناة السويس

**المقدمة :**

شهدت ثمانينات القرن الماضي ظهور ما سمي بالمدارس المستقلة Charter School لمعالجة ظاهرة التسرب من المدارس الحكومية.

ركزت المدارس المستقلة في بداية نشأتها بالولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨٥م على توفير بيئة مدرسية جذابة ، وتقديم خدمات تعليمية متميزة ، ومشاركة أولياء الأمور ، لضمان إقبال التلاميذ على التعلم ، وإحجامهم عن التسرب. واعتمدت هذه المدارس منذ البداية على رغبات الطلاب وأولياء الأمور في الخدمات التعليمية التي يرونها لازمة لهم.

وتلقت نيوزلندا فكرة هذه المدارس ، وسارعت خلال الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩١م بتبنيها ، وحولت ما يقارب الـ ٣٠٠ مدرسة حكومية إلى مدارس مستقلة ، تعمل تحت إشراف مجالس منتخبة من أولياء الأمور ، والمهتمين بالشئون التعليمية في المجتمع المحلي لكل مدرسة.

وتحملت هذه المجالس مسئولية إدارة هذه المدارس ، والإشراف عليها ، وتحمل تبعات استمراريتها ، وضمان تقديمها للخدمات التربوية المرغوبة لدى المتعلمين وأولياء الأمور.

ووفقا لمستوى الخدمات التعليمية ، والسمعة الأكاديمية للمدرسة تتحدد رغبات أولياء الأمور ، وإقبال التلاميذ ، والدعم المادي من الحكومة.

وفي عام ١٩٩٨م أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية أول قانون يتعلق بإنشاء المدارس المستقلة تحت عنوان Charter School Expansion Act of ١٩٩٨

والذي استهدفت توفير تعليم أفضل في مدارس أفضل ، يختارها الآباء والتلاميذ بحرية ومسئولية.

### **مفهوم استقلالية المدارس :**

يقصد بالاستقلالية في هذه الورقة التحرر المالي والإداري من قيود اللوائح والقوانين المفيدة لأداء المدارس الحكومية ، وانتقال مسؤولية إدارة هذه المدارس إلى :

- أفراد مؤسسين.
- هيئة رسمية مانحة للدعم المالي.
- جهة حكومية مانحة لعقد صلاحية العمل.
- أكاديميين ومدراء ومعلمين.

وترتبط هذه الجهات بعقد شراكة ، ونظام محاسبية ، وضمانات جودة المخرجات التعليمية متفق عليها.

ويفترض أن يتضمن عقد الشراكة تفاصيل عما يلي :

- أهداف المدرسة.
  - الإمكانات المتاحة.
  - برامج المدرسة.
  - طرق قياس الإنجاز والتقييم.
- ويقترح أن تكون مدة العقد ثلاث سنوات ، ويتم تجديده للوفاء بالالتزام وتحقيق المخرجات.

### **أهداف استقلالية المدارس :**

يتوقع أن تحقق استقلالية المدارس الحكومية الأهداف التالية :

- إتاحة فرص أكبر لتعلم يتصف بالجودة لجميع المتعلمين.
- توفير اختيارات وبدائل لأولياء الأمور والطلاب تحت مظلة المدارس الحكومية.
- وجود نظام محاسبة ، وقياس دقيق للمخرجات التعليمية.
- تيسير التنمية المهنية المستدامة للمعلمين والإداريين في مجال التربية والتعليم.
- تطوير الممارسات التعليمية والأنشطة التدريبية.
- فعالية الشراكة بين الأسرة والمدرسة والمجتمع في العملية التعليمية.
- تطوير المدارس الحكومية في جميع جوانبها.
- السمات المتوقعة للمدارس الحكومية ( بعد الاستقلال )

يتوقع أن تتصف المدارس المستقلة بما يلي :

- قلة عدد الطلاب.

- تنوع المستويات الاجتماعية والاقتصادية للطلاب.
- تفاوت قدرات الطلاب : موهوبين وعاديين ومتأخرين وذوي احتياجات.
- ويخطئ من يعتقد أن استقلالية المدارس سيجعلها قاصرة على قبول الطلاب ذوي المستويات الاقتصادية الأعلى ، أو الأكثر تفوقا ، وأنها لن تقبل التلاميذ من الأسر الأقل دخلا أو المتعلمين الأقل تحصيليا ولكنها الحقيقة ستصبح مدارس أهلية متاحة للجميع.
- إن من أهم سمات المدارس المستقلة :
- التفرد في المناهج الدراسية.
- الخصوصية في نظام اليوم الدراسي.
- ٢- ركائز استقلالية المدارس الحكومية :
- يجب أن تركز الدعوة إلى استقلالية المدارس الحكومية على أساس تقديم خدمة تربوية وتعليمية متميزة للجميع دون تمييز في إطار المعايير المعتمدة من الدولة للمناهج والمحتويات الدراسية.
- كما أنها تركز على مبادئ حرية الاختيار والتحيز للمتعلمين وأولياء أمورهم ( متلقي الخدمة ).
- أنها مدارس مستقلة في وضع فلسفتها التعليمية ، واختيار طرق تدريسها ، والترخيص لمن سيعمل بها في الإدارة أو التدريس ، وبرامج الأنشطة المصاحبة التي تطبقها.
- أنها ساحة واسعة للإبداع التدريسي والإداري والطلابي.
- ٣- عناصر المدرسة الحكومية المستقلة :
- إدارة المدرسة : محلية لا مركزية يشارك فيها نخبة من أولياء الأمور وأفراد المجتمع المحلي ممن لهم رؤية حقيقية ولهذه الإدارة الحرية في اتخاذ القرارات التعليمية والتربوية الجريئة والإبداعية.
- مصادر التمويل : الحكومة ودعم أولياء الأمور والرعاة ويقدر تمويل الحكومة للمدرسة بعدد الطلاب المسجلين بها ، إلى جانب منح خاصة في حالة البرامج المتميزة ، ويسمح للمدرسة بالحصول على دعم خارجي.

- معلمو المدرسة : مختارون بعناية ومعروف عنهم الجدية والتميز ، ومن المرخص لهم بالتدريس ، ويشترط لاستمرارهم دوام التميز والحرص على التطور المهني.
- الطلاب : متنوعون ، لا يزيد عددهم عن ٢٥ - ٣٠ في الصف الواحد. لهم حق اختيار المعلمين والبرامج والمواد الدراسية التي تحقق لهم أرفع مستوى أكاديمي ممكن ، ومخرجات تعليمية أفضل.
- المقررات الدراسية : تلتزم بالمعايير الأكاديمية القومية ، وتختار المدرسة الكتب التي تفي بهذه المعايير ، ويمكن للمدرسة أن تضيف مقررا يميزها عن غيرها ، ويسمح لها بخريج أكثر تفردا.
- وسائل التقويم : متنوعة ، ومنها الامتحانات بنفس مستواها ونظامها على مستوى الدولة ، إلى جانب وسائل أخرى لتقويم جوانب أخرى في المدرسة كمؤسسة تعليمية حيث لا يقتصر التقويم على تحصيل الطلاب.
- المبنى المدرسي : توفره الحكومة ، ويتم تطويره بمعرفة الإدارة ومن مصادر تمويل مستقلة.

#### ٤- إجراءات إشهار استقلالية مدرسة حكومية :

- يعد دعم استقلال المدارس مسنولة حكومية ، ومهمة مجتمعية ، ويمكن إشهار استقلالية مدرسة إذا توافر فيها ما يلي :
- رؤية ورسالة وأهداف معلنة.
- وصف دقيق لبرنامج تعليمي تربوي.
- نظام لتقويم المخرجات التعليمية.
- وصف البنية المدرسية وهيكلها ودور الوالدين في هذا الهيكل.
- تحديد مؤهلات المعلمين والإداريين ومهامهم.
- إجراءات أمن وسلامة العاملين بها.
- إجراءات محددة وواضحة للقبول.
- إدارة للحسابات.
- نظام للثواب والعقاب ( للطلاب والمعلمين والعاملين ) .

• آليات للشكاوى والتظلمات وحل الخلافات.

• بدائل للإغلاق.

ولعل توفر ما سبق يمكن أن يكون مشجعا على اتخاذ خطوات عملية لإشهار استقلالية مدرسة وتحولها من مدرسة حكومية إلى مدرسة مستقلة . وهذه الخطوات

هي :

- عقد لقاءات مع أولياء الأمور وتوثيق استعدادهم لدعم الاستقلالية.
- اختيار المدرسة والمساهمة في تأسيسها وإدارتها.
- مخاطبة جهات الترخيص : الوزارة ، إدارة المدارس المستقلة بالمديرية ، الهيئة القومية لجودة التعليم ، وإرفاق ما يفيد دعم أولياء الأمور.
- التواصل مع شخصيات مجتمعية ورجال أعمال لضمان الدعم الفعال للمدرسة فكريا وإداريا وماليا.
- مراجعة طلب الترخيص بالاستقلالية إداريا وقانونيا وماليا بمعرفة مختصين وتعديله.
- إرسال طلب الترخيص وما يتصل به من وثائق إلى الجهة المختصة وعقد لقاءات للمناقشة والمراجعة والتعديل.
- تسمية المدرسة وشعارها وإعداد متطلبات الافتتاح.
- تطوير اللوائح والقوانين لدعم الاستقلالية.
- إعداد أدوات المقابلات القبليّة ، والتقويم التكويني والنهائي للطلاب والمعلمين والإداريين.
- اقتراح نظام للمكافآت الإضافية والتأمين.
- اقتراح نظام للماليات والمشتريات والصيانة.
- وضع خطة للتنمية المهنية للمعلمين والإداريين.
- اختيار المواد التعليمية للمقررات المختلفة والتأكد من وفائها بالمعايير الأكاديمية القياسية لكل مقرر في كل صف.

٥- مكونات مشروع استقلال مدرسة :

• رؤية المدرسة ورسالتها :

- قيم المدرسة
- نوعيات المتعلمين
- الفلسفة التربوية المرتكزة عليها
- المخرجات المستهدفة
- معايير المنهج المدرسي
- الاهداف الطويلة والمتوسطة والقصيرة المدى

• مسمى المدرسة وشعارها ، مع تبريره وتفسيره.

• الهيكل الإداري للمدرسة.

• المناهج وأساليب التعلم.

- سياسات القبول

- أساليب التدريس

- معايير الاختيار

- أساليب التقويم

- وصف مهام الإداريين ذوي العلاقة بالتعليم.

- موقع المدرسة وإمكاناتها ذات العلاقة بالعملية التعليمية.

• القيادة الإدارية والمالية :

- الهيكل الإداري.

- خطط توفير المواصلات.

- الخطط المالية والميزانية.

- برامج حفظ النظام.

٦- المسؤولية والمحاسبية اللازمة لاستقلالية المدارس :

المسؤولية : تعني حرية الإدارة والعمل والتعلم مقابل تحمل النتائج المترتبة على الإدارة والعمل والتعليم.

والمحاسبية تؤكد على هذه المسؤولية وتجعل المعلمين والإداريين وأعضاء مجلس الأمناء مسئولين عن الوفاء بالمعايير وتحقيق النواتج والوصول بالمدرسة إلى المستويات التعليمية والأخلاقية المطلوبة.

المحاسبية : هي العلاقة بين طرف راعٍ وداعم وطرف عامل ومسئول ، الأول يقدم جهدا ومالا ووقتا وفكرا لإجاز عمل والثاني يقدم جهدا ووقتا وفكرا لتنفيذ العمل المطلوب.

ولا تعني الحرية عدم وجود ضوابط حاكمة ، والمحاسبية تطلب مرونة هذه الضوابط ، إن مسئولية أولياء الأمور والرعاة تتحد في القيام بالشراكة الفاعلة مع المدرسة في حل المشكلات التنظيمية والإدارية والمالية. ومسئولية الهيئة الإدارية والتعليمية للمدرسة في تحقيق تحصيل عالي من التلاميذ ، واجتياز الاختبارات المحلية والقومية ، والوفاء بمتطلبات جودة المؤسسة والعملية التعليمية كما تقرها الهيئة القومية. ويحق لمجلس أمناء المدرسة ورعاتها في إطار المحاسبية مساءلة الهيئة الإدارية والتدريسية عن :

- مدى الوفاء ببنود التعاقد بين الطرفين.
  - أسباب تدني مستوى تحصيل التلاميذ في مادة / مواد دراسية.
  - الإجراءات الإدارية والإنفاق المالي والالتزام باللوائح.
  - جوانب التقصير التي تحتاج إلى تحسين.
  - انتظام الدراسة.
  - أسباب عدم رضا البعض عن الأداء.
  - مدى تنفيذ برامج التنمية المهنية.
- مبررات التعاقد أو عدم التعاقد مع كوادر إدارية وتدرسية معينة وبذلك تكون المدرسة مسؤولة أمام كل من :
- وزارة التربية والتعليم.
  - وزارة المالية أو صناديق الضمان الاجتماعي.
  - رجال الأعمال الراعين.
  - أولياء الأمور.
  - المعلمين الموافقين على العمل بها.
  - أعضاء المجتمع المحلي.
  - أية جهات مانحة.

١٠ - أدلة الفعالية للمدارس المستقلة :

تحدد كفاءة المدارس المستقلة وفعاليتها بالرجوع إلى :

- نتائج الامتحانات العامة على " المستوى القومي " أو على " المستوى المحلي " .
- نتائج مقاييس الرضا عن الأداء والمعاملات.
- التقرير السنوي عن الميزانية.



- التقرير السنوي عن مدى توافر مواصفات الجودة في المبنى ، والمعاملات ، والأداء الإداري والتدريس.
  - نتائج الاختبارات النفسية المقتنة على الطلاب.
  - ملفات الإنجاز المهني للمعلمين ، والتحصيلي للطلاب.
  - استطلاعات رأي المعلمين والإدارة وأولياء الأمور والطلاب.
  - إحصاءات متنوعة عن الحضور والغياب والزيارات والمشاركات.
- هذا ، وقد تساهم المشاركة الايجابية للمجتمع في إدارة العملية التعليمية بمدارس المستقبل ، وقيام المجتمع بدور الداعم لهذه المدارس في إحداث نقلة نوعية في مستوى هذه المدارس ، إن الاستقلالية الحقيقية يمكن أن تكون مدخلا لإصلاح العلاقة بين المدرسة والمجتمع وهذا هو المأمول.

والله الموفق